

## اقتصاد

## مكي لـ «الوطن»: تحسن ملحوظ في العمل المالي بريف دمشق

عبد الهادي شباط

العامّة للكثير من المناطق، ما أسهم في عودة النشاط الاقتصادي لهذه المناطق.

كما يتم العمل على إعادة التدقيق في قيود بعض المكلفين ومراجعة فعاليتهم ونشاطاتهم واتخاذ القرارات على النحو الذي يضمن تناسب الضريبة مع واقع النشاط الفعلي، وتعديل أرقام عمل نسبة كبيرة من المكلفين عما كانت عليه خلال السنوات السابقة، مع متابعة القسم للمكلفين المترتبة عليهم ضرائب والتواصل معهم لتسديدها ما يضمن عدم تعرضهم للفوائد والغرامات التي قد ترتب على التأخر في التسديد.

وبين أن تطبيقات المرسوم ١٩ لعام ٢٠١٧ الخاص بالإنفاق الاستهلاكي تمثل حلاً في ريف دمشق، وخاصة خلال الظروف الحالية، حيث توزع المحافظة على مساحات شاسعة ومترامية الأطراف وتحتاج للكثير من العاملين وسيارات النقل لتتمكن من الوصول لختلف الفعاليّة الاقتصادية، الأمر الذي جعل من إبرام الاتفاقيات مع المطاعم والمقاهي حلاً مثل هذه المشكلات التي يتبع العمل على تجاوزها عبر تعزيز كواد العمل وتدريبها وتوفير السيارات الكافية للتنقل وتنفيذ المهام.

صرّح مدير مالية ريف دمشق عامر مكي لـ «الوطن» بأن معالجة ملف التراكم الضريبي لدى المديرية يسجل تقدماً واضحاً، خاصة في قسم متوسطي الدخل، والذي حقق نمواً في معدل التحققات خلال الربع الأول من العام الجاري (٢٠١٩) بنحو ٢٥ بالمئة عن الربع الأول من العام الماضي، متوقفاً أن تنهي المديرية معالجة كل الأضرار المترتبة عن العام ٢٠١٧ قبل نهاية العام الجاري، إذ يتم العمل على إنجاز تحققات لنحو ٨٠٠ مكلف في قسم متوسطي الدخل.

وعن العام ٢٠١٨، بين مكي أن بيانات هذا العام يتم تقديمها حالياً، وسيتم العمل عليها ومعالجتها بعد انتهاء عمل الكادر المكلف بمعالجة أضرار العام الذي قبله، حيث يبلغ عدد المراقبين العاملين في هذا الملف ٦ مراقبين، مع توافر الأتمتة اللازمة للعمل ومستلزمات العمل المختلفة.

واعتبر مكي أن واقع العمل المالي بريف دمشق يسجل تحسناً واضحاً مع تحسن الظروف العامة في المحافظة وخاصة الظروف الأمنية وعودة الخدمات



اللاذقية.

وبلغ عدد الضبوط المحصلة التي تم تنظيمها في محافظة دمشق ٤٥٣ ضبوطاً قيمتها المالية أكثر من ٢١,٣ مليون ليرة سورية. أما ريف

ضبطاً في محافظة السويداء، ٦٦ ضبوطاً في القنيطرة، ٧٥٩ ضبطاً في محافظة حمص، و٣٠٧ ضبوطاً في محافظة حلب، و٢٨٣ ضبطاً في محافظة طرطوس، و١٧١٠ ضبوطاً في

قصي أحمد المحمد

كشفت المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء عن عدد الضبوط التي تم تنظيمها بحق مستجري الكهرباء بطرق غير مشروعة خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام (٢٠١٩) والبالغ عددها ٩٦٧١ ضبطاً، منها ٤٧٤٢ ضبطاً تم تحصيلها مالياً، إذ قدرت قيمة الكهرباء المحصلة نحو ١,٧ مليار ليرة سورية.

وبحسب تقرير المؤسسة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) تراوحت الضبوط المنظمة بين ضبوط عدادات أحادية منزلية وأحادية غير منزلية وضبوط عدادات ثلاثية منزلية وثلاثية غير منزلية وضبوط مراكز تحويل. وبلغ عدد الضبوط غير المحصلة والمحاللة إلى القضاء حالياً ٧٧٦٦ ضبطاً العدد الأكبر منها في محافظة ريف دمشق والبالغ ٣٩٢٥ ضبطاً، ونحو ٢٣٤ ضبطاً في محافظة دمشق، إضافة إلى ١٨٨ ضبطاً نظم في محافظة درعا، ٣٠

## ٧٧٦٦ «حرامي كهرباء» إلى القضاء.. الأكثر في ريف دمشق والأقل في القنيطرة

دمشق فقد سجلت ٢٦٥٠ ضبطاً قيمتها المالية أكثر من ٦٤ مليون ليرة سورية، وفي محافظة درعا بلغ عدد الضبوط المنظمة ٢٣ ضبطاً قيمتها المالية ٧,٢ ملايين ليرة سورية و١٨ ضبطاً في محافظة السويداء قيمتها المالية ٧٠٠ ألف ليرة و٥٤٤ ضبطاً في حمص قيمتها ٢,٧ مليون ليرة سورية، أما محافظة حماة فنظمت فيها ١٦٨ ضبطاً قيمتها ١١,٦ مليون ليرة سورية.

وكما جاءت محافظة حلب في المرتبة الأولى لجهة عدد الضبوط وقيمة الكهرباء المسروقة، والتي بلغ عدد الضبوط فيها نحو ٢٣١ ضبطاً بقيمة ١,٥٢ مليار ليرة سورية، ما قد يشير إلى أن جزءاً من الكهرباء المسروقة تكون عبر عدادات ومراكز تحويل صناعية وتجارية.

أما محافظة طرطوس فقد بلغ عدد ضبوطها ١٦٣ ضبطاً قيمتها المالية ٦,٦ ملايين ليرة سورية و٩٨١ ضبطاً في محافظة اللاذقية قيمتها ٥٢ مليون ليرة سورية.

## خطة رضا المواطن

## انتقاء الخدمات ذات الأولوية لتبسيطها ومرونة في تنفيذ الخدمات الحكومية

هنا غانم

وافقت الحكومة مؤخراً على مشروع الإطار الوطني الناظم لتبسيط إجراءات الخدمات العامة والمضمن وضع خطة وإجراءات مبسطة مقدمة بطريقة عصرية لتعزز العمل الحكومي والمساهمة في تحقيق رضا المواطن، إذ سيتم التواصل مع كافة الجهات العامة وانتقاء الخدمات ذات الأولوية لتعمل على تبسيطها ضمن هذه الأطر.

ويتمتع تنفيذ الإطار «تلقّت «الوطن» نسخة منه» على فرق عمل متخصصة يتم تشكيلها لدى الجهات العامة كافة، والعمل على تدريبها على المنهجية الوطنية لتبسيط الإجراءات وعلى المعايير الوطنية لقياس جودة تبسيط هذه الإجراءات، وعلى أحدث الأدوات المعلوماتية الداعمة لعملية تبسيط الإجراءات، الأمر الذي يساعد وزارة التنمية الإدارية على تأسيس «الدليل الوطني للخدمات المبسطة».

وبالنسبة للمبادئ الأساسية فإن الأهمية تتعلق بالخدمات ذات الأولوية والتي لها الانعكاس الأكبر على قطاعات الخدمات الحكومية، مع التأكيد على لحظ اعتماد خدمة على خدمة أخرى أو أكثر، حيث يجب البدء بتبسيط الخدمات المركزية في كل جهة عامة والتي تشكل نواة الخدمات وتعتمد باقي الخدمات عليها، والأهم إن عملية تبسيط الإجراءات هي عملية مستمرة والغاية منها تحسين أداء العمل الحكومي وزيادة مرونته في التنفيذ بحيث يكون رضا المواطن هو أحد النتائج المباشرة لتبسيط تلك الإجراءات، حيث تشكل خدمات المواطن الجزء الأكبر من الخدمات الحكومية كما أنه يجب أن ينظر القانون على تبسيط الإجراءات إلى طبيعة وعدد الوثبقيات التي يتم طلبها



يجمع بين ورشات العمل العامة للفرق العامل في شعبة تبسيط الإجراءات في كافة الجهات العامة، ولقاءات العمل الفردية لكل فريق تبسيط إجراءات على حدة، حيث يقترح هذا الإطار القيام بمجموعة من ورشات العمل العامة وكل مجموعة تقترح لقاءات عمل نصف الشهرية مع كل فريق لتبسيط الإجراءات بغية الإجابة عن تساؤلاتهم وضبط آليات عملهم ومساعدتهم في المراحل الأولى من انطلاق ومراجعة تصنييف الخدمات وترميزها مع مراجعة تحليل الأثر الاقتصادي للخدمات وتوصيات ومقترحات كل فريق بالنسبة لخدمات جهته العامة.

ويخصوص وثيقة المعايير الوطنية لقياس جودة الإجراءات، فإن عملية تبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات الحكومية القادمة للمواطن تعتمد على تضامير مجموعة من المعايير القانونية والإدارية والمالية والمتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، سواء كان مواطناً أو مستخدماً أو موظفاً حكومياً أو حتى جهة عامة تطلب خدماتها من الجهات العامة الأخرى، وسيتم تنظيم معايير قياس جودة الإجراءات المتبعة لتبسيط الإجراءات وفق عدة مجموعات تتضمن مجموعة المعايير القانونية، مجموعة المعايير الإدارية، مجموعة المعايير المتعلقة بطلب الخدمة، مجموعة المعايير المالية، ومجموعة المعايير المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، والهدف منها جميعاً ضبط الشكل القانوني للخدمة ووضع الصياغة التشريعية الملائمة، وتحديد زمن كلي لتقديم الخدمة، إضافة إلى توحيد رسوم الخدمة لجميع منافذ تقديمها وإلغاء الطوائع المالية والورقية وتضمن قيمتها ضمن رسوم الخدمة ودمج الطوائع المطلوبة.

بعد تنفيذ خطتين متعاقبتين هي ستة تقييم وضبط لتقويم مسار تنفيذ تبسيط الإجراءات والوقوف عند مكامن الخلل ومعالجتها، بحيث تعمل كل جهة عامة على تفعيل شعبة تبسيط الإجراءات من خلال تكليف فريق من العاملين في مديرية التنمية الإدارية يعملون على التنسيق مع مديرية الشؤون القانونية والمعلوماتية في الجهة العامة في تنفيذ مهامها.

كما إن تنفيذ الإطار الوطني لتبسيط إجراءات الخدمات العامة يعتمد على التعاون والتكامل بين إدارة تبسيط الإجراءات في وزارة التنمية الإدارية والفرق الحكومية المشكّلة في مديرية التنمية الإدارية في الجهات العامة، وبيداً تنفيذ الإطار بإقراره، والبدء ببرنامج تدريبي مكثف

لتنفيذ الخدمة الحكومية. أما الأهداف الرئيسية لهذا الإطار، فتتعلق بتحسين جودة الخدمات المقدمة لقطاع الأعمال والمواطنين، إضافة إلى تحسين الأداء الإداري وتحقيق التكامل فيه بين الجهات العامة والعمل على تخفيف تكاليف النفقات المالية والإدارية للخدمات المقدمة من قبل الجهات العامة، والتأسيس لتقديم الخدمات الحكومية بطريقة إلكترونية عصرية.

ومن المقرر أن يتم تنفيذ الإطار الوطني وفقاً لعدد من الخطط المتعاقبة، بحيث يبدأ من هذا العام وينتهي عام ٢٠٢١، وسوف يتم دراسة الأثر الاقتصادي والوظيفي، ومن ثم إجراء تقييم بعد كل مرحلة أي أن تكون السنة السابعة

## رئيس اتحاد الفلاحين لـ «الوطن»: استيراد القمح هذا العام سيكون أقل من الأعوام السابقة

رامز محضوف

من قبل رئيس مجلس الوزراء عماد خميس لتابعة استلام محصول القمح أشار إبراهيم إلى أن هذه اللجنة التي تم تشكيلها هي لجنة تسويق رئيسية، لافتاً إلى أنه يوجد في كل محافظة لجان تسويق فرعية برئاسة المحافظين، وهذه اللجان مهمتها متابعة موضوع تسويق القمح، مشيراً إلى أن الحكومة قدمت تسهيلات كبيرة وكاملة للفلاحين، وتم تكليف المحافظين ورؤساء لجان التسويق الفرعية بحل أي إشكال بالنسبة لاستلام محصول القمح مباشرة من دون الرجوع للجنة التسويق الرئيسية، وهذه بادرة جديدة من الحكومة، وتمت طلب من الاتحاد العام للفلاحين، أملاً في الوقت نفسه ألا يكون هناك أي معوقات بالنسبة لاستلام محصول القمح من الفلاحين.

هذا وكان قد أصدر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس مؤخراً قراراً شكل بموجبه لجنة خاصة لتابعة استلام محصول القمح برئاسة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وعضوية كل من معاون الوزير للشؤون الفرعية والمؤسسات المهنية جمال شبيب، وقاض من وزارة العدل، ورئيس فرع البحوث والتعاون الدولي في وزارة الداخلية، ومدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة، إضافة إلى مدير السورية للحبوب ومؤسسة إكتار البذار ومدير المواد في وزارة التجارة الداخلية ورئيس مكتب التسويق في اتحاد الفلاحين.

صرّح رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم لـ «الوطن» بأن تكلفة إنتاج القمح على الفلاح تختلف من محافظة لأخرى، وبحسب نوعية، سواء أكان قمحاً مروياً أم بعلاً، مشيراً إلى أن هناك دراسة كاملة لهذا الموضوع لتحديد هذه التكلفة.

وبالنسبة لاستيراد مادة القمح من الخارج أكد إبراهيم أن الاستيراد هذا العام سيكون بكمية أقل من الكميات التي تم استيرادها خلال الأعوام الماضية، وهناك تعويل كبير على أن يتم استلام كميات كبيرة من محصول القمح هذا العام يعوض سورية عن الاستيراد بشكل شبه كامل لاحقاً، لافتاً إلى أنه يصعب تحديد الكمية النهائية التي سوف تستورد هذا العام حتى يتبين لدينا الكميات المسوقة من محصول القمح، منوهاً بأن الكميات المسوقة شيء وتقديرات الإنتاج شيء آخر. وكشف رئيس الاتحاد العام للفلاحين عن وصول عدد مهم من الحصادات، جديدة ومستعملة، وذلك بعد منح القطاع الخاص إجازات استيراد للحصادات، مشيراً إلى وجود حصادات سابقاً ولكنها غير كافية، لافتاً إلى وجود جرارات زراعية لدى شركة توزيع الآليات الزراعية يتم بيعها بالتقسيط للفلاحين.

وأوضح إبراهيم أنه حالياً تم البدء باستلام مادة الشعير من الفلاحين في جميع المحافظات، وبالنسبة للجنة التي تم تشكيلها

## «دمشق الشام القابضة»: ماروتا سيتي أكبر مشروع عقاري في سورية



متناغمة مأل بالسر والتتبع في التصميم الجمال، تتصل بأهم محاور الطرق الدولية بشكل مباشر (بنتان- الأرن- المحافظات- طريق المطار)، إضافة إلى قربها من المراكز الخدمية والطبية والترفيهية والمناطق السكنية الراقية. كما تم تخطيط ماروتا لتؤمن مستوى عالياً من الرفاهية والتمتع بممارسة الرياضة والركض وركوب الدراجات ضمن مساحات ومسارات وحماور مخصصة وهادئة وحدائق فسحة وكبيرة وبحيرات مائية ونوافير موسيقية تبعث على الإلهام وتؤمن الترفيه الاستماع للعائلة.

بني تحتية متكاملة وعصرية تم تنفيذها ضمن اتفاق تمتد تحت الأرض لتغطي كامل المدينة وتؤمن إطلاق الخطوة الأولى للمدن الذكية في سورية، مع توفير خطوط أنابيب الغاز بما يغطي كل متطلبات الاستعمال المنزلي والخدمي والاستثماري والتجاري والتدفئة والتدفئة، مع مراكز تحكم خدمية تؤمن جميع الخدمات الحكومية البلدية والخاصة بطريقة عصرية متكاملة وتلبي كل الاحتياجات السكنية. كل ذلك مع اتباع المدينة أعلى معايير الاستدامة والعزل الحراري والطاقة النظيفة ومعالجة المياه.

الأخير في سورية ملوك بنسبة ٣٠ بالمئة منه لمحافظة دمشق و٧٠ بالمئة لأصحاب أرض المنطقة التي يقام عليها المشروع. كما أن المستثمرين المشاركين بالمشروع من دوافع وطنية واستثمارية هم شركاء استراتيجيين في المشروع الوطني كلاً حسب نسبة مشاركته مع شركة دمشق الشام القابضة، ضمن المساحات المحصنة للاستثمار في المدينة وبالانتقال إلى وصف ما يتفرد به ماروتا سيتي بتفاصيله كافة، فإنه يمثل الوسط التجاري الجديد لدمشق أقدم مدن العالم، وتتوزع منشأته بين المساكن والمتاجر والفنادق والمطاعم وإضافة إلى المؤسسات المالية والشوارع الفسحة بتصاميم متناغمة وعصرية، هي تلك الخطوة الأولى في مسيرة الإزدهار والعمران للعاصمة دمشق بما يسهم في إعادة بزوغ المدينة على الصعيد الدولي.

وسط تجاري جديد لدمشق بأبراجها المرتفعة (اللاندر مارك) تتنوع أبراجها وأبنيتها بين المساكن الفاخرة والمتاجر والفنادق والشقق الفندقية والمطاعم والمقاهي والمؤسسات المالية والمصرفية والصحية الاختصاصية والخدمات الثقافية والمدارس التعليمية المتميزة والراقية التي تراعى العمارة الخضراء وتشكل معا كتلاً جميلة

الشام القابضة برفد خزينة الدولة بما يقارب مليار ليرة سورية، متمثلة برسوم وضرائب مختلفة، طوائع وعقود الشركات التي تم إنشاؤها- تسديد التأميمات اجتماعية.. الخ).

## ماروتا سيتي

يمثل مشروع ماروتا سيتي أحد مشاريع شركة دمشق الشام القابضة، وهو المشروع الاستثماري العقاري

من المرحلة الأساسية للبنى التحتية في ماروتا بما يمكن أي قسم تمت الموافقة على ترخيصه من البدء بمرحلة التشييد، وقد تم تمويل عقد دراسة وتنفيذ البنى التحتية المبرم من قبل محافظة دمشق من خلال قيام شركة دمشق الشام القابضة بتسديد دفعات القرض. وخلال مسيرة عامين من العمل الدؤوب والمستمر قامت شركة دمشق

الاستثمار التي تقوم بها الشركة، عالم الأعمال، تعتبر شركة دمشق الشام القابضة شركة دمشق الشام القابضة وأي من الشركاء الاستراتيجيين لاستثمار وتطوير مشاريع عقارية، حيث تقدم شركة دمشق الشام القابضة الأرض (مقدمات عينية) ويقدم المستثمر (مساهمة نقدية) تكون كافية لتمويل تكاليف البناء وتوليد بذلك شركة جديدة بين شركة دمشق الشام القابضة والمستثمر، مثال شركة أمان دمشق التي تم تأسيسها بين الشركة القابضة وشركة أمان القابضة، وتحقق أمثال هذه الشركات عوائد كبيرة تعود حصة الشركة القابضة فيها إلى محافظة دمشق، كما تعمل دمشق الشام القابضة لاستثمار وتطوير مشاريع خدمية بأسلوب الشركة.

## لغة النتائج

حققت دمشق الشام القابضة مجموعة من النتائج، على الوجهين الاقتصادي والاجتماعي، إذ يتحمل الوجه الاقتصادي في ريف محافظة دمشق بالبنية التحتية ونفقات بدلات الإيجار، بما يقارب اثني عشر مليار منذ تاريخ تأسيسها، حيث تجاوز إجمالي تكاليف بدلات الإيجار التي يتم تسديدها إلى العائلات التي تم إخلاؤها من تنظيم خلف الرازي ما يقارب ثلاثة ونصف مليار ليرة سورية سنوياً، كما تعمل شركة

في بطاقة تعريف سريعة للشركة في عالم الأعمال، تعتبر شركة دمشق الشام القابضة شركة مساهمة خاصة مغفلة تم تأسيسها بنهاية عام ٢٠١٦ برأسمال وقدره ٦٠ مليار ليرة سورية، كشركة استثمارية تقدم لشركائها الاستراتيجيين بيئة استثمارية متطورة وأمنة، وفق معايير وأدوات كافية لتشجيع عملية الاستثمار، وتتطلع الشركة لتكون رائدة ونموذجاً في مجال تطوير المناطق التنموية، وإحداث المدن الذكية وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

تعمل الشركة في إدارة واستثمار أملاك الوحدة الإدارية (محافظة دمشق)، وذلك من خلال تأسيس شركات تابعة أو مساهم بها، والقيام بالمشاريع التجارية والاقتصادية والاستثمارية في مختلف القطاعات المسموح بها ضمن قانون الشركات، ما يتناسب مع رؤية الشركة، ودورها التنموي في المجتمع، وتستند ركائزها على أن تكون شركة مواطنة عبر دعمها للمجتمع الذي تتواجد فيه، ومن خلال مساهمتها في رفع كفاءة الاستثمار، وتطوير الأعمال، وتمويل أعمال البنى التحتية ونفقات إحداث المنشآت التنظيمية وإدارتها ما ينعكس إيجاباً على تطور ونمو المجتمع.

## آلية العمل

تعتبر المشاركة أساس آليات وأدوات